

المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي
تيسمسيلت

المعيار

في الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية

مجلة دورية محكّمة

إصدارات المركز الجامعي تيسمسيلت

المجلد التاسع العدد 04 ديسمبر 2018

ISSN 2170-0931
EISSN 2602-6376



د. خالد روشو. أ. غـانس محمد. د. شامي يسين. حادي إبراهيم.

أ. دهقاني أيوب. أ. هواري قادة. أ. إلياس ميسوم. د. رصاع موسى.

الباحثة. أسماء حداد. د. مبطوش الحاج / أ. شاكر سليمان. د. باية عبد القادر.

د. بن عيسى الأمين. د. شعشوع قويدر. د. أحمد بشارة موسى. د. ساعد محمد.

د. كروش نور الدين/ د. أولاد ابراهيم ليلى/ د. قجاتي عبد الحميد.

أ. د. دربوش محمد الطاهر/ أ. زرقان سهام/ د. يزيد تقرارت. أ . غولام جمال الدين.

د. فيصل دلال. د. رابحي بو عبد الله. (ط .د) نبيل كنوش/ د/ مصطفى طويطي.

د. عماري علي/ أ. خذري توفيق. أ. جميلة صادق/ أ.د عبد القادر دربال

المعيار

المعيار في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
مجلة فصلية أكاديمية دولية محكّمة مفهرسة



المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت – الجزائر -

شروط النشر وضوابطه

– المعيار مجلة علمية محكمة تنشر البحوث الأكاديمية والدراسات الفكرية والعلمية والأدبية التي لم يسبق نشرها من قبل.

– دورية تصدر مرتين في السنة عن المركز الجامعي بتيسمسيلت. الجزائر.

– تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.

–ضرورة وجود مختصر أو تمهيد للمقال سواء باللغة العربية أو الأجنبية.

– تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.

– تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.

– تُقدم البحوث والدراسات مكتوبة في ورقة على مقاس (**21/29.7**) بهامش **3**سنتيم عن يمين الصفحة و**1.5** عن يسارها وهامش **2** سنتيم عن أعلى الصفحة وأسفلها.

– تتم الكتابة بخط (**Traditional Arabic**) حجم (**16**)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (**14**).

– تتم كتابة البحوث كاملة أو الفقرات والمصطلحات والكلمات باللغة الأجنبية داخل البحوث المكتوبة باللغة الفرنسية بخط (**Times new roman**) حجم (**12**)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (**10**).

– تكون الهوامش والإحالات في آخر الدراسة ولا يستعمل فيها التهميش الأوتوماتيكي.

– يُقدم البحث في قرص مضغوط ونسخة ورقية مطبوعة.

– لا يقل حجم البحث عن **10** صفحات ولا تتجاوز **15** صفحة.

– الأعمال المقدمة لا تُردّ إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

– المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسئولة عن آراء وأحكام الكتاب. كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

المدير المسئول عن النشر

أ. د. عيساني امحمد.

المعيار

المجلد التاسع العدد 04 ديسمبر 2018

مجلة علمية محكمة تصدر عن المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي

تيسمسيلت – الجزائر

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

عن طريق البوابة الإلكترونية www.asjp.cerist.dz

المركز الجامعي : أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت . الجزائر.

الهاتف/الفاكس : 046573188

البريد الإلكتروني: www.cuniv.tissemsilt.dz

ISSN 2170-0931 EISSN 2602-6376

كلمة العدد

تواصل المجلة في هذا العدد السير في خطها الذي رسمته منذ بداية انطلاقها، رامية إلى تثمين البحوث والجهود العلمية الجادة والرصينة، وأن تكون منبراً لإبرازها والرقي بها.

وفي هذه الكلمة نشير إلى عدد من المواضيع التي تم اعتمادها في هذا العدد والتي تمس بالوقع والراهن المعيش، نذكر منها موضوعاً عن الإدماج البيئي والتنمية المستدامة، وكذا موضوع الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري، وموضوع تغيرات درجات التنقيط الائتماني في ظل الأزمات النفطية، وهي عينة ذكرناها على سبيل التمثيل فقط في معرض إشارتنا إلى اهتمام المجلة بالبحوث التي تتناول القضايا الآتية في مختلف المجالات، وهي محاولة لمسايرة الواقع الراهن.

هذا ويخطط القائمون على المجلة مستقبلاً من أجل أن تتخذ بعض أعدادها خطاً افتتاحياً موحداً يعتمد على إدراج ملفات بعينها، لها ثقلها وحتميتها في الطرح وما يتماشى مع الآنية والراهنية ومسايرة التحولات، وهذا سعياً منهم لتحقيق هدف موضوعي يتسم بالوحدة والقصد في الرؤية والأهداف.

المدير المسئول عن النشر

أ. د. عيساني امحمد

فهرس المجلة

كلمة العدد	ص. ج
– الإدماج البيئي و التنمية المستدامة في ظل قانون 110/03. د. خالد روشو	ص 01
– الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر وأثرها على أداء الحركة الجمعوية – دراسة نقدية تحليلية على ضوء المرجعيات الدستورية والقانونية– أ. غـانس محمد	ص 12
الإطار القانوني لفكرة التبليغ الرسمي. د. شامي يسين	ص 30
– الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري. حادي إبراهيم	ص 52
– السياسة الفرانكوفونية للاحتلال الفرنسي في الجزائر وتأثيرها على اللغة والهوية الوطنية: دراسة وسيو– تاريخية. أ. دهقاني أيوب	ص 64
– العدالة الانتقالية...الوجه الآخر للعدالة. أ. هواري قادة	ص 86
– العسكر والسلطة السّياسـية في إيـران. أ. إلياس ميسوم	ص 100
– تفعيل المقاصد الشرعية في ترسيخ المرجعية الفقهية. د. رصاع موسى..	ص 119
– روسيا و التداعيات الجيوسياسية لأزمة القرم في ظل التنافس الدولي على أوراسيا. الباحثة. أسماء حداد	ص 130
– شهادة الزور جريمة ضد العدالة دراسة مقارنة في القانون المصري والجزائري. د. مبطوش الحاج / أ. شاكر سليمان	ص 141
– ضمانات مبدأ السيادة الوطنية في إطار المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. د. باية عبد القادر	ص 157
– معوقات المحكمة الجنائية الدولية لمتابعة منتهكي قواعد القانون الدولي الإنساني. د. بن عيسى الأمين	ص 174

- مكانة الحق في البيئة ضمن حقوق الإنسان. د. شعشوع قويدر	ص 188
- نماذج من مقاصد الوقف العلمي في الشريعة الإسلامية د. أحمد بشارة موسى	ص 210
- القطاع الفلاحي كآلية للتنمية المحلية بالجزائر - ولاية تيارت نموذجا - د. ساعد محمد	ص 227
- آليات تمويل التنمية الاقتصادية وفق ميكانزمات صيغ تمويل إسلامي - الصكوك الإسلامية نموذجا- د. كروش نور الدين/ د. أولاد ابراهيم ليلى/ د. قجاتي عبد الحميد	ص 244
- تغيرات درجات التنقيط الائتماني في ظل الأزمات النفطية - دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي- أ. د. دربوش محمد الطاهر/ أ. زرقان سهام/ د. يزيد تقرارت	ص 264
- دور التخطيط الاستراتيجي في تفعيل تنافسية المؤسسة الخدماتية. شركة اتصالات الجزائر- موبيليس نموذجا- أ . غولام جمال الدين	ص 279
- دور التسويق بالعلاقات في تطوير الميزة التنافسية - دراسة حالة فندق صبري بعنابة- د. فيصل دلال	ص 294
- موضوع الورقة البحثية: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية (التجربة الجزائرية في بداية الألفية الثالثة أنموذجا). د. رابحي بو عبد الله	ص 306
- دور اليقظة الإستراتيجية في تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية ـ دراسة ميدانية لعينة من موظفي الإدارة العليا والوسطي لمؤسسة كوندور **condor**. (ط .د) نبيل كنوش/ د/ مصطفى طويطي	ص 327
- مساهمة التدريب الالكتروني في تنمية الكفاءات. د. عماري علي/ أ. خذري توفيق	ص 350
- واقع حركية الاستثمارات الأجنبية المباشرة العمودية في ظل حدة المنافسة العالمية. أ. جميلة صادق/ أ.د عبد القادر دربال...	ص 360

روسيا و التداعيات الجيوسياسية لأزمة القرم في ظل التنافس الدولي على أوراسيا

Russia & the geopolitical repercussions of the Crimean crisis in the context of the international competition on Eurasia

أسماء حداد، باحثة دكتوراه علوم سياسية

التخصص: دراسات إستراتيجية و سياسات الدفاع

المؤسسة :جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

الملخص:

لقد شكلت الأزمة الأوكرانية الأخيرة نهاية سنة 2013 و مطلع السنة 2014 محور التنافس الإستراتيجي الدولي على مناطق النفوذ الحيوي خاصة بين قطبي الحرب الباردة، حيث تجسد شبه جزيرة القرم مسرح التجاذبات الحاصلة بين مختلف القوى الفاعلة في النظام الدولي (الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا و الإتحاد الأوروبي)، إذ يرى الغرب بأن أوكرانيا تشكل ممرا حيويا للدول الأوروبية، في حين ترى روسيا في ضمها لشبه جزيرة القرم إسترجاعا لحقها التاريخي.

تهدف الدراسة إلى تحليل الإستراتيجية الروسية بأوراسيا عقب أزمة شبه جزيرة القرم، و كيف حاولت روسيا جاهدة كسب رهان التنافس الدولي من خلال توجهاتها الجيوستراتيجية في بعدها الطاقوي (خاصة توظيف متغير الغاز الطبيعي) في التموقع و السيطرة على المحاور الجيوبولتكية، و محاولة روسيا الحد من تمدد حلف الشمال الأطلسي بحدودها شرقا. و يظهر ذلك جليا في خياراتها الجيوستراتيجية بمجالها الحيوي الأوراسي، كسيطرتها لشبه جزيرة القرم عام 2014 و ذلك لعرقلة أوكرانيا من الإلتحاق بالركب الأوروبي، الذي كان سيهدد بمصالحها في المنطقة الحيوية الأوراسية.

الكلمات المفتاحية:

التنافس – روسيا– الولايات المتحدة الأمريكية– الإتحاد الأوروبي – أوكرانيا– شبه جزيرة القرم– أوراسيا– الناتو– المتغير الطاقوي– المتغير الجيوسياسي.

Abstract:

The last Crimean crisis has been the axis of the international strategic competition over the areas of vital influence, particularly between the two poles of the Cold War. The Crimean peninsula is the scene of the interactions between the various powers of the international system (the United States, Russia and the European Union). The west sees Ukraine as a vital passage for European countries, while Russia considers the Crimean annexation as a historic right.

The study aims to analyse the Russian strategy in Eurasia due to the crisis in the Crimea, and how Russia tries to win the challenge of international competition through its geostrategical orientations in its energetical dimension (especially employing the natural gas variable) in the location and control of the geopolitical axes. The North Atlantic with its eastern border and this is evident in its geostrategic options in its Eurasian biosphere, including its annexation of the Crimea in 2014 to stop the process of the integration of Ukraine to the European Union, which would not have an effect on its interests in the Eurasian vital region.

Key words:
Competition- Russia- United states- European Union- Ukraine- Crimea- Eurasia- Nato- Energetical variable- Geopolitical variable.

مقدمة:

إن الموقع الجيوستراتيجي لأوكرانيا و أهميتها الإقتصادية جعلها محط أنظار و صراع القوى الكبرى و عرضة لتقاطع المصالح بينها.

و لقد أثر العامل الجيوسياسي لأوكرانيا كدولة عازلة بين روسيا و الغرب في تجدد الصراع بينهما و ذلك نتيجة إدراكهما بمدى محورية و أهمية المنطقة، خاصة و أن أوكرانيا تعد الممر الرئيسي لخطوط نقل الطاقة الروسية نحو أوروبا، إذ أن معظم الغاز يصل إلى الأسواق الأوروبية عبر الأنابيب المارة عبر أوكرانيا الأمر الذي يجعلها تحظى بأهمية جوهرية في المعادلة الطاقوية الأورو-روسية فإن إستغناء أوروبا عن واردات الطاقة الروسية ليس بالأمر السهل بل يتطلب تدبير مصادر بديلة إضافة إلى أنه يستغرق وقتا، كما يتطلب الكثير من المال لإنشاء خطوط أنابيب لنقل الغاز إلى مناطق جديدة. في نفس الوقت يعد تغيير الأسواق بالنسبة لروسيا صعب جدا.

و مما تقدم نطرح التساؤل التالي:ماهو تأثير أزمة شبه جزيرة القرم على معادلة الصراع الروسي الأورو- أطلسي، و فيما تتمثل تداعياتها الجيوسياسية؟

*** أولا: أهمية أوكرانيا في الجيوبولتيك الروسي و الغربي**

لقد أعلنت روسيا منذ بداية التسعينات عن مصالحها الإستراتيجية الطبيعية في أوكرانيا، أما مصالح الغرب بها فقد بدأت تتجلى تدريجيا خاصة بعد الثورة البرتقالية، إعتبرت نقطة التحول أين دعم كل جانب طرفا معينا في العملية السياسية في أوكرانيا التي إنقسمت من جهة بين كل من "بوشنكو" و "تيموشنكو" صاحبي التوجهات الليبرالية الغربية، الذين سعيا لضم أوكرانيا إلى الإتحاد الأوروبي و حلف الشمال الأطلسي، و من جهة أخرى "ليانكوفيتش" المدعوم من روسيا.[1]

رغم نهاية الحرب الباردة إلا أن الصراع لأجل تحقيق أهداف جيوسياسية لا يزال قائما. و يعتبر وزير خارجية روسيا "لافروف" السلوك الإستراتيجي الغربي المتمثل في نشر نفوذه الجيوسياسي إلى الشرق على أنه نسخة جديدة من

سياسة إحتواء روسيا.[2] حيث منذ نهاية الحرب الباردة لم تبقى سوى أوكرانيا و بلاروسيا لمحاصرة روسيا بشكل كامل و الوصول لحدوده.

*** الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا لدى روسيا:**

تحتل أوكرانيا موقعا جيوسياسيا مهما فيما يسمى مجازا رقعة الشطرنج الأوراسية، و وجودها كدولة مستقلة يساعد على تغيير موقف روسيا. و من هنا تتضح أهمية أوكرانيا في السياسة الروسية، فروسيا مع أوكرانيا بمواردها الكبيرة و إطلالها على البحر الأسود، تستعيد آنذاك و بشكل أتوماتيكي ثرواتها لتصبح دولة إمبراطورية قوية ممتدة عبر أوروبا و آسيا، و يرى ''برجنسكي بأن روسيا بدون أوكرانيا لا تشكل إمبراطورية أوراسية و روسيا بدون أوكرانيا تستطيع أن تتابع السعي إلى أن تكون ذات هيبة إمبراطورية''.[3] و لقد شكل إستقلال أوكرانيا تحديا جيوبولتكيا كبيرا للدولة الروسية لأنه على حد وصف ''برنجسكي'': ''قد حرم روسيا من وضعها المسيطر على البحر الأسود''.[4]

و بسيطرة روسيا على القرم أصبحت تواجه في البحر الأسود جوار كل دوله مع أعضاء الناتو في الشمال الغربي للقارة الأوروبية.[5] كما أن أوكرانيا لطالما كانت مسرحا لحرب القواعد الأمريكية الروسية أيضا، و هي تأوي أكبر تجمع روسي في العالم خارج روسيا

كما تعد أيضا إمتدادا طبيعيا للصناعة و الزراعة الروسية، و هي نقطة عبور الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا و همزة الوصل لمعظم البنية التحتية للصناعات الروسية سواء عبر خطوط الأنابيب أو الطرق و السكك الحديدية.

كذلك فإن أهميتها تنبع من كونها تعطي روسيا القدرة على مد نفوذها السياسي و العسكري و الإقتصادي إلى دول شرق أوروبا و القوقاز و البحر الأسود، فهي تعد بوابة روسيا التي تمكنها من إستعادة نفوذها و سيطرة أسطولها على المنطقة.

تسعى روسيا لإبراز مكانتها الدولية و الإقليمية من خلال الحرص على بلوغ أهدافها الجيوستراتيجية بإبقاء نفوذها الجيوسياسي على دول جوارها مثل أوكرانيا و هنا تجدر الإشارة إلى أهمية ميناء ماريوبول بالنسبة لروسيا، و الذي يحتل موقعا إستراتيجيا مهما بإطلالته على بحر أزوف الموزع بين الشواطىء الروسية و الأوكرانية و تحكمه بمضيق كيرتش الفاصل بين البر الروسي و شبه جزيرة القرم.

و تكمن أهمية ماريوبول بالنسبة لروسيا في أنها تؤمن الطريق البحري للوصول إلى شبه جزيرة القرم، و هناك مشروع روسي لبناء جسر للشاحنات و سكة الحديد بالإضافة إلى الرحلات البحرية، لكن مستقبل هذا المشروع يرتبط بمصير هذه المدينة، التي تعد الأكبر و هي تحت سيطرة القوات الأوكرانية الحكومية في الجنوب الشرقي للبلاد، كما تتمتع المدينة بمكانة إقتصادية مهمة حيث تتواجد فيها أهم المنشآت الإقتصادية.[6]

*** بالنسبة للإتحاد الأوروبي:**

تعتبر أوكرانيا جارة لدول الإتحاد الأوروبي بعد إنضمام كل من بولندا عام 2004 و من ثم رومانيا و بلغاريا سنة 2007 له، و في نفس الوقت تشكل جسرا بين أوروبا و روسيا و أيضا منطقة عازلة فيما بينهما فهي بمثابة الجدار الفاصل بين روسيا و أوروبا الشرقية. و لقد توقع ''برنجسكي'' أنها في الفترة الممتدة ما بين 2005 و 2015 يجب أن تكون أوكرانيا مستعدة لمفاوضات جدية مع كل من الإتحاد الأوروبي و الناتو من أجل بدء الضم التدريجي لأوكرانيا.

أي أنه لا يمكن لأوراسيا أن تكون في أوروبا بدون أوكرانيا بينما تستطيع أن تكون هذه الأخيرة في أوروبا من دون أن تكون روسيا فيها و بعبارة اخرى فإن خيار أوكرانيا لصالح أوروبا سوف يحدد قرار روسيا فيما يتعلق بالمرحلة التالية فإما أن تكون جزءا من أوروبا أيضا أو أن تصبح دولة أوراسية منبوذة، فهي ليست من أسيا بل تغوص في نزاعات الخارج القريب.[7]

*** بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:**

تحظى أوكرانيا بمكانة هامة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، بدءا بمحاصرة منطقة النفوذ الروسي و كذلك فإن موانئ أوكرانيا مهمة للحلف الأطلسي و بوارجه عند دخولها إلى البحر الأسود، كما أن النفوذ الأمريكي في أوكرانيا يشكل وسيلة ضغط لروسيا حتى لا تتمكن من عرقلة مشاريع أمريكا في المنطقة و بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط.[8] لذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدعم دائما أوكرانيا و إعطائها أفضلية عالية و مساعدتها في الحفاظ على حريتها القومية الجديدة، و يعترف ''برنجسكي'': بأن الغرب و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية قد تأخرا في إدراك الأهمية الجيوبولتكية لأوكرانيا كدولة منفصلة و بقي ذلك حتى منتصف التسعينات حيث أصبحت أمريكا من الداعمين الأقوياء لهوية كييف المنفصلة.[9]

كما يذكر بأن الوقت ليس مبكرا جدا للغرب الذي يعزز و يحسن إرتباطاته الإقتصادية و الأمنية بكييف ليبدأ بتحديد العقد[10] أي الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي و الناتو و مع العلم أنه صرح بذلك منذ وقت طويل في عام 1997، و لقد إستبعد إمكانية قبول روسيا بدخول أوكرانيا إلى حلف الناتو لأن حدوث ذلك يعني أنها تعترف بأن مصير أوكرانيا لم يعد مرتبطا إرتباطا عضويا بمصير روسيا.[11]

إذا نجحت مساعي الغرب في إدماج أوكرانيا ضمن المنظومة الإقتصادية و الأمنية الغربية لن يتبقى إلا بلاروسيا لتكون فاصلة بين الغرب و روسيا، لكنها ستكون محاطة غربا و شمالا و جنوبا بالغرب و حلفائه ما يجعلها الوحيدة الموالية لروسيا في البوابة الشرقية لأوروبا، إذا تمت كل عمليات الإدماج الإقتصادية و الأمنية الأورو-أطلسية بدلا من أن تمنح المنطقة المركزية ميزة إستراتيجية للقوة البرية الروسية فإن الغرب يكون قد حرم روسيا منها

عملا بالنهج الجيوسياسي '' لماكندر'' و بهذا يضمن الغرب خط دفاع ثاني أي دول أوروبا الوسطى و الشرقية.[12] و هو ما يفسر السلوك الروسي إتجاه أوكرانيا حيث كان بمثابة رسالة قوية موجهة للغرب بأن تلك المنطقة بمثابة خط أحمر.

*** ثانيا: تأثير أزمة القرم على العلاقات الطاقوية الأورو–روسية**

تتميز أوكرانيا بموقع جيوستراتيجي مهم حيث تقع ما بين الإتحاد الأوروبي و روسيا، الأمر الذي جعلها تلعب دورا رئيسا في تموين الدول الأوروبية بالطاقة، فهي تمتلك أكبر شبكة أنابيب الغاز الطبيعي و النفط في العالم بعد روسيا.[13] إمتازت العلاقات الروسية الأوكرانية بالحسنة بإعتبار أن أوكرانيا كانت من الجمهوريات التابعة للإتحاد السوفياتي.

و قد إستفادت من تسعيرة خاصة بالنسبة للغاز الطبيعي الروسي، 50 دولار أمريكي لألف م^2 مع العلم أن معدل السعر في السوق الأوروبية كان 230 دولار لألف م^2، و في هذا الصدد إتهمت روسيا أوكرانيا بالتزود منها بكميات من الغاز الطبيعي تفوق حاجياتها و تقوم بتصدير الفائض إلى الدول الأوروبية الأخرى بسعر أعلى لتحقق بذلك ربحا، ما أدى بروسيا لمراجعة سعرها و رفعه و ذلك جاء تبعا لعوامل أخرى تمثلت في الثورة البرتقالية، و تم رفع السعر من خلال إنتهاج ما يعرف بعقيدة "لافروف" لعام 2005 و التي نصت على أنه كل من يبتعد عن روسيا سوف يدفع ثمن الموارد الأولية بسعر السوق.[14] و بعد مرور سنة قررت شركة غازبروم وقف تدعيم الغاز الطبيعي المصدر لأوكرانيا و تطبيق سعر السوق العالمي.[15] كما تم الإتفاق بين الطرفين على سعر 95 دولار لألف م^2، و كذلك حصول شركة غازبروم على حصص في شبكات نقل المحروقات و توزيع الكهرباء الأوكرانية.[16]

خلال 2 أكتوبر 2007 هددت شركة غازبروم الأوكرانية بتخفيض كمية الغاز الطبيعي المخصصة لها إن لم تقم بتسديد ديونها قبل نهاية شهر أكتوبر، و التي كانت تقدر حسب روسيا ب 1,3 مليار دولار، أما بالنسبة لكييف هي أقل بكثير حيث كانت تسعى روسيا من خلال ذلك لمنع تكوين حكومة موالية للغرب في أوكرانيا.[17]

بعد مرور عام على نفس التاريخ تم توقيع إتفاق بين روسيا و أوكرانيا للمرور تدريجيا إلى تطبيق سعر السوق خلال الشهر الموالي طالبت روسيا من أوكرانيا بتسديد ديونها المقدرة ب 2,4 مليار دولار كما هددت بوقف الإمدادات إبتداءا من تاريخ الفاتح من جانفي لعام 2009، و بالفعل قامت شركة غازبروم بتطبيق تهديدها و أعلنت أنه لن يكون إضطراب في التموين، و في 7 جانفي من نفس السنة قامت أوكرانيا بغلق كل الأنابيب الموجهة نحو الدول الأوروبية و العابرة لأراضيها. ثم لجأت الأطراف إلى المفاوضات و تم فتح الصمامات من الطرف الروسي و

الإعلان عن ذلك و لكن عرقلت أوكرانيا ذلك بعد فرض شركة غازبروم لمسار يعرقل تموينها، و بتاريخ 19 جانفي تم التوقيع على إتفاق بين الطرفين و أعيد تدفق الغاز الطبيعي لأوروبا في 20 جانفي 2009.[18]

قبل ذلك بيومين تم عقد إتفاق إطار بين الطرفين و نتج عنه إمضاء شركتي غازبروم الروسية و نافتوغاز الأوكرانية لعقدين لعقد من الزمن في الفترة الممتدة ما بين 2009 إلى غاية 2018، أين تم الإتفاق على عدم ربط سعر الغاز الطبيعي المصدر لأوكرانيا بتسعيرة العبور للغاز الطبيعي و تعويضها بشركة نافتوغاز، و بحسب كييف أن روسيا قد تنازلت كثيرا من خلال هذا الإتفاق.[19]

كما أن العقد الأول هو يخص تموين أوكرانيا بالغاز الطبيعي الروسي، و يحدد كيفية حساب السعر و رفعه تدريجيا حتى الوصول على تطبيق سعر السوق و في الوقت نفسه تحديد كميات الغاز الطبيعي لسنتي 2009 و 2010، أما فيما يخص العقد الثاني فيتعلق بمسائل العبور التي تقابل التخفيضات التي إستفادت منها أوكرانيا فيما يتعلق بسعر الغاز الطبيعي حيث تم الإتفاق على تسعيرة العبور و كيفية رفعها.[20]

بعد ثلاثة سنوات توترت العلاقات بين البلدين و ذلك بعد تخلي أوكرانيا عن الإمضاء على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي قبل أسبوع من الموعد المحدد لذلك و حسب شركة غازبروم في سنة 2013 تم نقل 86 مليار م^2 لأوروبا عبر أوكرانيا و 30 مليار م^2 عبر بيلاروسيا و 24 مليار م^2 عبر السيال الشمالي.[21]

و في 17 ديسمبر 2013 إشترت روسيا 11 مليار أورو من المديونية السيادية لأوكرانيا و خفضت بالثلث ثمن الغاز الطبيعي المخصص لتموينها.[22]

خلال 2 أكتوبر 2007 هددت شركة غازبروم الأوكرانية بتخفيض كمية الغاز الطبيعي المخصصة لها إن لم تقم بتسديد ديونها قبل نهاية شهر أكتوبر، و التي كانت تقدر حسب روسيا ب 1,3 مليار دولار، أما بالنسبة لكييف هي أقل بكثير حيث كانت تسعى روسيا من خلال ذلك لمنع تكوين حكومة موالية للغرب في أوكرانيا.[23]

بعد مرور عام على نفس التاريخ تم توقيع إتفاق بين روسيا و أوكرانيا للمرور تدريجيا إلى تطبيق سعر السوق، خلال الشهر الموالي طالبت روسيا من أوكرانيا بتسديد ديونها المقدرة ب 2,4 مليار دولار كما هددت بوقف الإمدادات إبتداءا من تاريخ الفاتح من جانفي لعام 2009، و بالفعل قامت شركة غازبروم بتطبيق تهديدها و أعلنت أنه لن يكون إضطراب في التموين، و في 7 جانفي من نفس السنة قامت أوكرانيا بغلق كل الأنابيب الموجهة نحو الدول الأوروبية و العابرة لأراضيها. ثم لجأت الأطراف إلى المفاوضات و تم فتح الصمامات من الطرف الروسي و الإعلان عن ذلك و لكن عرقلت أوكرانيا ذلك بعد فرض شركة غازبروم لمسار يعرقل تموينها، و بتاريخ 19 جانفي تم التوقيع على إتفاق بين الطرفين و أعيد تدفق الغاز الطبيعي لأوروبا في 20 جانفي 2009.[24]

قبل ذلك بيومين تم عقد إتفاق إطار بين الطرفين و نتج عنه إمضاء شركتي غازبروم الروسية و نافتوغاز الأوكرانية لعقدين لعقد من الزمن في الفترة الممتدة ما بين 2009 إلى غاية 2018، أين تم الإتفاق على عدم ربط سعر الغاز الطبيعي المصدر لأوكرانيا بتسعيرة العبور للغاز الطبيعي و تعويضها بشركة نافتوغاز، و بحسب كييف أن روسيا قد تنازلت كثيرا من خلال هذا الإتفاق.[25] كما أن العقد الأول هو يخص تموين أوكرانيا بالغاز الطبيعي الروسي، و يحدد كيفية حساب السعر و رفعه تدريجيا حتى الوصول على تطبيق سعر السوق و في الوقت نفسه تحديد كميات الغاز الطبيعي لسنتي 2009 و 2010، أما فيما يخص العقد الثاني فيتعلق بمسائل العبور التي تقابل التخفيضات التي إستفادت منها أوكرانيا فيما يتعلق بسعر الغاز الطبيعي حيث تم الإتفاق على تسعيرة العبور و كيفية رفعها.[26]

بعد ثلاثة سنوات توترت العلاقات بين البلدين و ذلك بعد تخلي أوكرانيا عن الإمضاء على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي قبل أسبوع من الموعد المحدد لذلك و حسب شركة غازبروم في سنة 2013 تم نقل 86 مليار م^2 لأوروبا عبر أوكرانيا و 30 مليار م^2 عبر بيلاروسيا و 24 مليار م^2 عبر السيال الشمالي.[27]

و في 17 ديسمبر 2013 إشترت روسيا 11 مليار أورو من المديونية السيادية لأوكرانيا و خفضت بالثلث ثمن الغاز الطبيعي المخصص لتموينها.[28]

عمل الإتحاد الأوروبي على تنظيم عملية تزويد أوكرانيا بالغاز الطبيعي يعكس مسار السيل في خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي، و ذلك من مرورا بألمانيا عبر هنغاريا و بولونيا.[29]

إلى غاية سنة 2015 جل الغاز الطبيعي الذي إستوردته أوكرانيا كان عن طريق السيال العكسي الأتي من الإتحاد الأوروبي و بذلك تمكنت أوكرانيا من التخفيف من تبعيتها لروسيا. سعت دائما هذه الأخيرة لإجتناب عبور الغاز الطبيعي الروسي عبر أوكرانيا، من خلال أنبوب الغاز الطبيعي السيال الشمالي إضافة لمشروع السيال التركي، و بالنسبة لواردات الغاز الطبيعي لأوكرانيا من روسيا فقد توقفت في تاريخ 26 نوفمبر 2015 و بالنسبة للثلاثي الأول من سنة 2016 لم تستورد أوكرانيا الغاز الطبيعي الروسي.[30] من بين مظاهر التبعية التي يمكن ملاحظتها بين كل من روسيا و أوكرانيا و الإتحاد الأوروبي في قطاع الغاز أنه بالرغم من أن صفقة الغاز الطبيعي الأورو-روسي أبرمت خلال عهد الإتحاد السوفياتي فإنه بفضلها إحتلت روسيا الوريثة الشرعية للإتحاد السوفياتي مكانة مهمة في الإقتصاد الأوروبي.

الذي أصبح أكثر إرتباطا بالغاز و البترول الروسي، فهي تمد أوروبا بحوالي ثلث إحتياجاتها من البترول و الغاز الطبيعي.[31]

إن وقف إمدادات الغاز لأوكرانيا في جوان 2014 يفسر إنهيار العقد، و في حال تسوية الأزمة سيتم إعادة التفاوض بشأن الإستمرارية فيه أو إنهائه، لكن على أبعد تقدير ستنتهي العلاقات الغازية لما بعد الحرب الباردة بين كل من روسيا و أوكرانيا ستنتهي في عام 2019، و ذلك على أساس المبيعات الموازية و عقود العبور بين شركة غازبروم الروسية و شركة نافتوغاز الأوكرانية. كما أن تلك العقود مدعومة بإتفاقات سياسية غير رسمية تم التفاوض بشأنها على مستوى الحكومة، فإن العلاقة السياسية المتغيرة بين كل من روسيا و أوكرانيا تجعل من غير المحتمل أن يتم إبرامها مستقبلا.

و بدون هذه الإتفاقات لا يوجد مبرر تجاري لشركة غازبروم لترتيب مشتري واحد، كما أنه من غير المحتمل أيضا أن تدعم الحكومة الأوكرانية وفقا لخططها ضمن إصلاح سوق الغاز مثل هذا الترتيب، و بالتالي فإن العقد سينتهي سواء خلال عام 2019 أو حتى قبل ذلك.

*** ثالثا: تداعيات التنافس الجيوسياسي الأوراسي–الأطلسي**

لقد شكلت الازمة الأوكرانية محور التنافس الدولي، حيث تعد أوكرانيا واحدة من الدول التي تتضارب عليها القوى الكبرى لما لها من أهمية جيوستراتيجية.

كانت روسيا خلال فترة الحرب الباردة و على مدى نصف قرن قوة عسكرية عظمى مكافئة للولايات المتحدة الأمريكية. و قد أولت روسيا إهتماما بالمؤسسة العسكرية بغية الحفاظ على مكانتها، و ذلك من خلال إتخاذ مجموعة من الإجراءات شملت الأفراد و المعدات حيث تم التصديق عام 2008 على البنية الجديدة للجيش و الأسطول إلى غاية عام 2020، و التي تتضمن تغييرات جوهرية في بنية القوات المسلحة.[32]

و تؤكد روسيا سعيها في إقامة نظام عالمي جديد ينطلق من الوقائع الجيوسياسية المعاصرة على أن يكون بشكل تدريجي، حيث عبر عنه الرئيس "بوتين " في مقالته الموسومة "بروسيا و العالم المتغير "، ليحدد خطوات روسيا و سياساتها المستقبلية في مختلف المجالات في مواجهة ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية من سياسات توسيعية لحلف الناتو على الحدود مع روسيا، و تلك التهديدات الأمنية الإستراتيجية بنشر منظومات الدرع الصاروخي لن يقابله إلا إصرار روسي في التقدم كقطب عالمي.[33]

لقد حققت العقيدة العسكرية الروسية الجديدة عدة مكاسب إستراتيجية لروسيا تمثلت في إستعادة روسيا لعناصر القوة و القدرة على المبادرة التي فقدتها في مطلع تسعينات القرن الماضي، حيث لم تعد روسيا تلك الدولة المتراجعة قواها عسكريا و إقتصاديا و الملزمة بقبول ما تفرضه عليها الولايات المتحدة الأمريكية المنتصرة في الحرب الباردة.

بل عادت بشكل كامل إلى الساحة العالمية للتأكيد على حقها في الحصول على مقعد على طاولة مناقشة القرارات ذات الأهمية الدولية الكبرى، مع فرض إحترامها كلاعب دولي يستغنى عنه في خريطة الجغرافيا السياسية

العالمية، ليس من منظور قومي تقليدي و إيديولوجي كما كان في عهد الإتحاد السوفياتي و إنما إنطلاقا من رؤية واقعية لمصالحها الحيوية و حضور قوي في الفضاء الأوراسي محددة لخصومها الخطوط الحمراء التي عليهم عدم تجاوزها، و إذ ما حدث العكس فإنها لن تتردد في إستخدام القوة لإستعادة حقها و أنها لن تسمح لأحد بأن يلعب على حدودها و في حديقتها الخلفية في آسيا الوسطى.[34]

إن المكاسب التي حققتها روسيا خلال السنوات القليلة الماضية، جراء صدامها الجيوسياسي في إطار المواجهة بين الأوراسية و الأطلسية أصبحت تشكل ركائز تعتمد عليها للحصول على دور قيادي و بلوغ هدفها الأسمى المتمثل في الرجوع للتأثير بشكل كامل في الساحة الدولية.

خلاصة:

تشكل أوكرانيا قلب أوراسيا و تسعى روسيا لأن تبقى المحور الإستراتيجي المتحكم في أوراسيا، و في حال إلتحقاها في الفضاء الأوروأطلسي سواء كان في الإتحاد الأوروبي أو حلف الناتو، هذا سوف ينتج عنه هيمنة الغرب لنفوذه على شبه جزيرة القرم ذات الأهمية الإستراتيجية و التاريخية لروسيا.

و تسعى روسيا بكل ما لا من إمكانات لإتبات موقعها كدولة كبرى على المستويين الإقليمي و الدولي، و يظهر ذلك من خلال تصديها لتوسع إمتداد الناتو شرقا من خلال إستعمال القوة العسكرية بجورجيا عام 2008، و ضم شبه جرزيرة القرم عام 2014.

---

[1] Geomart T, **EU-Russia relations: toward a way out of depression**, Paris: Center for strategic & International studies, 2008, p13.

[2] Bill French, **"A bad move: Futher Nato expansion",** The National Interest, 2 March 2014, At: http://nationalintterest.org/Feature/Bad-move-Futhernato-Expansion-10350, Accessed on 1st Nov 2017.

[3] زبيغنو برجينسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية و ما يترتب عليها جيوستراتيجيا**، مركز الدراسات العسكرية، ط2، 1999، ص 46.

[4] **نفس المرجع**، ص 88.

[5] بشير نافع، **الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2014/3/17، ص 7.

[6] عامر راشد، " **المأزق الروسي و الغربي المزدوج في الأزمة الأوكرانية**"، في 2015/2/2، على الرابط:
www.aljazeera.net/knowledgegate/opnions/2015/2/2، (2017/11/1).

[7] زبيغنو برجينسكي، **مرجع سابق**، ص 107.

[8] محمد بن سعيد الفطيسي، مستقبل الأزمة الأوكرانية بين المطرقة الأمريكية و السندان الروسي، "**يومية الوطن**"، عمان في 2015/2/23، على الرابط:

http://alwatan.com/details/50401 ، (2017/11/1).

[9] زبيغنيو برجنسكي، **مرجع سابق**، ص 109.

[10] محمد محمود مرتضي، **"روسيا و أوكرانيا..و رقعة الشطرنج الكبرى"**، على الرابط:

http://slabnews.com/article/66578، (2017/11/1).

[11] Zbigniew Brezinski, **The grand chessboard: American primacy & its geostrategic Imperatives**, New York: Basicbooks, 1998, p 121.

[12] John Berryman, **"Geopolitics & Russian foreign policy",** International politics, 2012, pp 534-540.

[13] JOSSELIN DE Rohan et Josette Durrieu et autres, **Rapport d'information sur la situation intérieure et le rôle et la place de la Russie sur la scène internationale**, Assemblé Nationale Française, N 416, 2008, p28.

[14] Céline Bayou**, Ukraine/Russie - Dimension gazière d'un conflit**, Note n 16/2015, Fondation pour la recherche stratégique, Juillet 2015, p 2.

[15] **Ibid.**

[16] Tony Dreyfus et Jean Jacques Guillet, **Rapport d'information : les relations entre l'Union européenne et la Russie en matière d'énergie**, Assemblé nationale Française, N 1999, 2009, p 12.

[17] Tony Dreyfus et Jean Jacques Guillet, **Op.cit** , p 12.

[18] **Ibid** , pp 10-11.

[19] Céline Bayou, **Op ;cit,** P 3.

[20] André Schneider et Philipe Tourtellier, **Rapport d'information : la deuxième analyse stratégique de la politique énergétique,** Assemblé Nationale Française, N 1655,2009, p 23.

[21] Pascal Marchand, Le conflit Ukrainien, des enjeux géopolitiques et géoéconomiques, **EchoGéo**-sur le vif, 2014, p13.

[22] Danielle Auroi et Chantal Gittet, **Rapport d'information : sur les accords d'association avec l'Ukraine, la Géorgie et la Moldavie**, Assemblé nationale Française, N 2011, 2014, p 11.

[23] Tony Dreyfus et Jean Jacques Guillet, **Op.cit** , p 12.

[24] **Ibid** , pp 10-11.

[25] Céline Bayou, **Op ;cit,** P 3.

[26] André Schneider et Philipe Tourtellier, **Rapport d'information : la deuxième analyse stratégique de la politique énergétique,** Assemblé Nationale Française, N 1655,2009, p23.

[27] Pascal Marchand, Le conflit Ukrainien, des enjeux géopolitiques et géoéconomiques, **EchoGéo**-sur le vif, 2014, p13.

[28] Danielle Auroi et Chantal Gittet, **Rapport d'information : sur les accords d'association avec l'Ukraine, la Géorgie et la Moldavie**, Assemblé nationale Française, N 2011, 2014, p 11.

[29] Pascal Marchand, **Op ;cit**, p 14.

[30] Konur Alp Kocal, Pascal De Micco et autres**, La recherche de gazducs pour le transport du gaz naturel et politiques énergétiques de l'Union Européenne et des partenaires orientaux : Sécurité contre avantages des transit**, EPRS – Service de recherche du

Parlement Européen en direction générale des politiques externes, Union Européenne, 2016, pp45-46-47.

[31] نورهان الشيخ،" أمن الطاقة و مستقبل العلاقات الدولية: روسيا و الإتحاد الأوروبي، صراع الطاقة و المكانة "، **السياسة الدولية**، العدد 164، أفريل 2006، ص 65.

[32] نورهان الشيخ، "**إستعادة النفوذ: هل تصبح روسيا قوة تعديلية في النظام الدولي**"، السياسة الدولية، على الرابط: http//www.digital/ahram/org/eg/article-aspx ?serial=17370551&eid=1538، (2018/3/24).

[33] أشرف عكة، "**روسيا السلحفانية و النظام العالمي المتغير**"، وكالة وطن للأنباء، في 2015/2/22، على الرابط: http//www.wattan.tv/ar/news/124262.html، (2018/3/24).

[34] وسيم خليل قلعجية، "**روسيا الأوراسية: زمن الرئيس فلاديمير بوتين**"، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2016، ص 355.